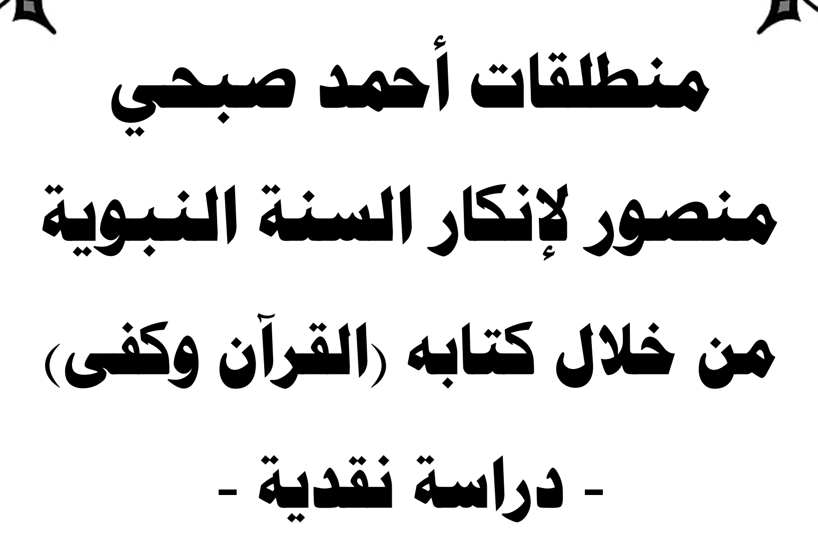


منطلقات أحمد صبحي منصور لإنكار السنة النبوية من خلال كتابه (القرآن وكفى)

- دراسة نقدية -

د. نبيل بن أحمد بلهي

أكاديمي جزائري، أستاذ مساعد -ب-، جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة- الجزائر

ملخص البحث

❁ موضوع البحث:

نقضُ شبهاتِ رأس القرآنيين العرب (أحمد صبحي منصور)، ومناقشة أفكاره.

❁ هدف البحث:

١- تثبيتُ حجيَّة السنَّة النبوية، والدفاعُ عنها.

٢- نقضُ منطلقات (أحمد صبحي منصور) لإنكاره السنةَ النبوية وبيان تهافتها.

٣- توجيه الآيات التي استدلَّ بها القرآنيون، توجيهًا صحيحًا في ضَوءِ فهم الصحابة إياها.

❁ مشكلة البحث:

أَلَّفَ زعيم القرآنيين المعاصرين في مصر كتابًا سمَّاه (القرآنُ وكفى، مصدرًا للتشريع الإسلامي)، انطلق فيه من آيات قرآنية، ليُؤَسِّسَ شبهاتٍ يطعنُ من خلالها في حجيَّة السنَّة، قد يَغْتَرُّ بها من يقفُ عليها، خاصَّة أنَّه تَسَتَّرَ بقداسة القرآن المُعَظَّم في نفوس المسلمين، وزعم أنَّ من اعتقد بأنَّ السنَّة وحي فقد أهان القرآن الكريم.

❁ نتائج البحث:

١- القرآنيون ما هم في الحقيقة إلا عقلانيُّون عَلْمَانيون في ثوب شرعي، يهدفون إلى إزاحة السنة من التشريع، ثم يتفرّغون بعد ذلك إلى تأويل القرآن بما يوافق أهوائهم.

٢- أَلَّفَ أحمد صبحي منصور كتابَهُ بتكليفٍ من جهات مشبوهة، لتشْكِيك المسلمين في سنَّة نبيهم ، فليس كتابه هذا من قَبِيل النقد العلمي الهادف، بل هو خدمة لأعداء الإسلام.

٣- كرَّر أحمد صبحي في كتابِهِ شبهات المستشرقين، وردَّ جملة من أحاديث البخاري لمجرَّدِ استشكال معناها، مِمَّا جعل طرحَهَ متهافتًا في الميزان العلمي.

الكلمات المفتاحية:

حجية السنة - شبهات القرآنين- الرد على منكري السنة- أحمد صبحي منصور.

د. نبيل بن أحمد بلهي
Nabil.belhi@gmail.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه، وأزواجه وذُرِّيَّته، ومن اتَّبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد؛ فإنَّ من دلائل صدق نبوَّة سيِّدنا محمد ﷺ، إخبارُه عمَّا سيقع بعده من فتن في الدِّين، فإذا بها تقع كما أخبر ووَفْقَ ما قال، وكان مِمَّا أخبر به ﷺ، ثم رآه الناس بأمِّ أعينهم على ما وَصَفَ بالتَّمام، ظهورُ طائفة من الناس يَتَّكِئُون على الأرائك الفخْمَة، ويتَّخِذون من بلاد الكفر موطنًا لهم، ويأكلون من فُتَاتهم، ثم يجاهرون بالتكبُّر على سنَّة النبي ﷺ ورفضها، مُدَّعين الاكتفاء بما جاء في القرآن، والقرآنُ يكذِّبُ دعواهم ويفضح تستُّرهم، يقول النبي ﷺ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ؛ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ**»(١).

فمن أبرز الأطروحات الفكرية المعاصرة التي أجحفَت في حَقِّ السنة النبوية، وحاولت الحيلولة بين المسلمين وسنَّة نبيِّهم الغرَّاء، بِدَعْمٍ من جهاتٍ خفيَّة، تريد السيطرة على عقول الناشئة، أطروحةُ طائفةٍ ظهرت في الزمان الأخير يسمُّون أنفسهم بالقرآنيين أو (أهل القرآن)، هذه الطائفة التي تَلَبَّسَتْ بلبوس القرآن، وأخذَتْ في الانتشار بين المفكرين، حتَّى أصبحت لها جمعيات ومنتديات، استقطبتْ من خلالها بعض الشباب والمثقفين المتعاطفين مع كلِّ ما يتَّصِلُ

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (١٢) من حديث المقدام بن مَعْدِي كَرْبٍ عن النبي ﷺ. وإسناده صحيح كما في السلسلة الصحيحة (٨٨٢).

بالقرآن الكريم، وقد تزَّعمهم في هذا العصر، شيخ القرآنيين (أحمد صبحي منصور)، صاحب كتاب (القرآن وكفى مصدرًا للتشريع الإسلامي). الذي لخَّص فيه آراء القوم ومنطلقاتهم لإنكار السنة النبوية، وإلغاء دورها في التشريع.

من أجل ذلك جاء هذا البحث الموسوم بـ: (منطلقات أحمد صبحي منصور لإنكار السنة النبوية من خلال كتابه «القرآن وكفى»: دراسة نقدية)، ليكشف حقيقة هذه الطائفة، وينقُدَ طرحها في التعامل مع السنة النبوية، وذلك بإحصاء أهمِّ منطلقاتهم لإنكار السنَّة، ثم مناقشتها مناقشةً علمية في ضوء توجيهات القرآن الكريم، ومحاكمَتِهَا إلى محكم العقل والواقع المشاهد، وَفق الضوابط العلمية التي يحتكم إليها الباحثون، كلُّ ذلك من أجل الدفاع عن السنة النبوية، وردِّ الاعتبار لحجِّيَّتِهَا، وتعزيزِ ثقة المسلمين بسنَّة نبيِّهِمْ، بإزاحة الشُّبَه التي تثير الشكَّ في بعض النفوس، والرَّيْبَ في بعض القلوب.

❁ مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث، في اعتماد القرآنيين آيات من القرآن الكريم، انطلقوا من فهمهم الخاصِّ لها، ليؤسِّسُوا مذهبهم في إنكار السنة، فالسؤال المطروح:

ما أهمُّ منطلقات القرآنيين لإنكار السنة النبوية، وما الجواب عن شبههم في هذا الباب؟ وما التفسير الصحيح للآيات التي استدلُّوا بها على إسقاط حجية السنة؟

❁ أهمية البحث وأسباب اختياره:

١- تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتعلَّق بتعظيم الوحي الثاني وإثبات حجِّيَتِهِ.

٢- من دواعي الكتابة في هذا المجال اغترار بعض الشباب باتجاهات معاصرة تدعو إلى مراجعة موقف المسلم من الأحاديث النبوية، وإعادة النظر في حجيَّة السنَّة النبوية.

٣- من أسباب اختيار هذا الموضوع، انتشار أفكار القرآنيين منكري السنة بين بعض المثقَّفين، حيث أصبحت لهم مواقع ومنتديات يطرحون فيها شبهاتهم، فَتَحَتَّمَ الردُّ عليهم.

٤- يهدف هذا البحث إلى تعزيز الثقة بحجيَّة السنة النبوية، ومصدريتها للأحكام، بدفع شبهات المعاصرين المنكرين لها، بأدلة من القرآن التي يقرُّها عقل الإنسان.

❁ منهج البحث:

استخدمتُ المنهج الاستقرائي التحليلي، ثم المنهج النقدي لمناقشة أفكار الكاتب.

❁ الدراسات السابقة، والجديد الذي يقدمه البحث:

كُتِبَتْ في ردِّ شبهات القرآنيين كتبٌ ودراسات قليلة نوعًا ما، وأمَّا نقد كتاب (القرآن وكفى) لأحمد صبحي منصور، فلم أعثرْ - بعد البحث والتفتيش- على دراسة علمية موثَّقة في مناقشة أفكار هذا الكتاب، إلا بعض المقالات المختصرة على شبكة الإنترنت، أذكر منها:

١- مع كتاب القرآن وكفى، لأحمد صبحي منصور. د. إبراهيم عوض.

٢- نقد كتاب القرآن وكفى لأحمد صبحي منصور، مقال منشور في منتدى (بيت الله).

والجديد الذي يقدِّمُه البحث، هو نقدُ أهمِّ منطلقات كتاب (القرآن وكفى) لزعيم القرآنيين أحمد صبحي منصور، وذلك بدراسته دراسة علمية نقدية، تكون مرجعًا لمن أراد مناقشة أفكار الكاتب، ومفتاحًا لباب اليقين بحجَّية السنة لمن تأثَّر بشبهات منكري السنة.

❁ الخطة المفصَّلَة للبحث:

انتظم هذا البحث في خطَّة مختصرة، هذا هو ملخَّصُها:

المقدِّمة: عرَّفْتُ فيها بالبحث ومشكلته، وأهدافه، والجديد الذي يقدِّمه.

تمهيد: التعريف بالقرآنيين، وأحمد صبحي منصور، وكتابه (القرآن وكفى).

المبحث الأول: نقد منطلقات الفصل الأول من الكتاب.

المنطلق الأول: القرآن كتاب مُتيَقَّنٌ كافٍ للمسلم، وما سواه فهو ظنٌّ وحديثٌ مذموم.

المنطلق الثاني: القرآن الكريم ما فرَّط في شيء، فلا حاجة إلى ما سواه من الكلام.

المبحث الثاني: نقد منطلقات الفصل الثاني من الكتاب.

المنطلق الأول: التفريق بين شخص النبيِّ وشخص الرسول ولوازمه.

المنطلق الثاني: الرسولُ ﷺ مأمول بتبليغ القرآن فحسب.

المبحث الثالث: نقد منطلقات الفصل الثالث من الكتاب.

المنطلق الأول: الحديث النبوي عبارة عن تاريخ بشريّ للمسلمين، وطريقة جمعه غير موثوقة.

المنطلق الثاني: سيرة النبي ﷺ في أحاديث البخاري تسيئ إلى مَقَامِهِ، وتخالف القرآن.

الخاتمة: نتائج البحث، وأهمُّ توصياته.



تمهيد

قبل الخوض في مناقشة أطروحات طائفة القرآنيين حول السنة النبوية، من المهمِّ أن نقف على تعريف مفردات عنوان البحث؛ لأنَّ الوقوف على هذه التعريفات يعين على فهم الموضوع، ومعرفة جذور الأفكار التي يناقشها البحثُ:

(المنطلقاتُ) هي: القواعد والأسس التي تُتَّخَذُ أرضية لبناء الآراء والأفكار عليها.

(القرآنيُّون) هم: فرقة معاصرة تنادي باتخاذ القرآن الكريم مصدرًا وحيدًا للتشريع الإسلامي، ونبذ السنة النبوية واعتبارها سَبَبًا لوقوع الخلاف والفرقة بين الأمَّة، تنحدر جذور هذه الفرقة من شبه القارة الهندية، حيث نشأَتْ في ظِلِّ الاستعمار الإنجليزي للهند وبإيعاز منه -نهاية القرن التاسع عشر ميلاد- لمحاربة الإسلام والمسلمين، من أبرز زعمائها (عبد الله بن عبد الله الجَكْرَالَوِي) مؤسِّس جماعة (أهل الذِّكر)، و(غلام أحمد بَرْوِيز) الذي قام بنشاطٍ واسع، ونشر كتبًا كثيرة في إنكار السنة، وأسَّس جمعية (أهل القرآن)، وأصدر مجلةً ناطقة باسمها تسمَّى: (طلوع الإسلام)، ثم انتقل هذا الفكر إلى البلاد العربية، فتبنَّاه في مصر بعض المفكرين الحاقدين على سنة النبي ﷺ، من أبرزهم: (أحمد صبحي منصور) الذي يُعَدُّ الأبَّ الروحي للقرآنيين في مصر، كذلك: (أمين يوسف علي، علي المندوة السيسي، إيهاب عبده، صالح أبو بكر، محمود أبو رية، توفيق صديقي، أحمد زكي أبو شادي)[1].

(أحمد صبحي منصور): هو دكتور أزهري، ومفكر عَلماني مصري، يعدُّ

---

(١) ينظر: الفرق الاسلامية منذ البدايات، لسعد رستم: (ص ٣٧٤- ٣٨٤).

رأس طائفة القرآنيين منكريِّ السنَّة في العصر الحاضر. ولد سنة (١٩٤٩م) بمحافظة الشرقية بمصر، دَرَسَ مراحله الأولى بمصر بِتَفَوُّقٍ، ثم التحق بعد حصوله على الثانوية العامة، بقسم التاريخ والحضارة الإسلامية التابع لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، فحصَّل هناك على الإجازة العلمية سنة (١٩٧٣م)، ثم الماجستير سنة (١٩٧٥م) وكانت أطروحته بعنوان: (وحدة العقيدة الدينية في مصر في عصورها الثلاثة: الفرعوني، القِبطي، الإسلامي)، التي لاقت رفضًا من قبل أساتذة القسم، ثم دخل في صراع مع أساتذة الأزهر بسبب انتقاده للتصوف في رسالته للدكتوراه التي حصَّل عليها سنة (١٩٨١م)، التي كانت بعنوان: (أثر التصوف في مصر في العصر المملوكي).

تولَّى أحمد صبحي منصور عدة وظائف وانخرط في عدة جمعيات، فتولى التدريس بقسم التاريخ الذي تخرَّج فيه، حتى شاع عنه إنكار السنة النبوية، فَطُرِدَ من الأزهر سنة (١٩٨٧م). وعمل سكرتيرًا عاما لجماعة (دعوة الحق الإسلامية)، ومديرًا لتحرير مجلتها، كما كان عضوًا مُؤَسِّسًا للجمعية المصرية للتنوير، والأمين العام لها سنة (١٩٩٣م/ ١٩٩٤م). وانتسب لعدة مراكز وجمعيات تحوم حولها الشبهات (كمركز ابن خلدون).

وبعد انكشاف نشاطه في ازدراء دين الإسلام وجحوده لسنة خير الأنام، هرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعُيِّنَ مدّرسًا بجامعة (هارفرد) الأمريكية، واجتمع هناك مع (رشاد خليفة) مدَّعِي النبوة، فكان حوارِيَّهُ ينهل من أفكاره في مسجد (توسان)، وبعد استقراره هناك أنشأَ مركزًا خاصًّا تحت اسم (المركز العالمي للقرآن).

له مجموعة من المؤلفات في تقرير فكرِهِ الشاذِّ، والتشكيك في المسلَّمات

الشرعية، مثل: (حدُّ الردة المزعوم)، (لا ناسخ ولا منسوخ في القرآن)، (المسكوت عليه في تاريخ عمر بن الخطاب). والمؤلف مقيم الآن في أمريكا، ويشرف على موقع أهل القرآن، وكتاباته كلُّها متوجهةٌ للطَّعن في السنة ومحْكمات دين الإسلام، ووصل به الأمر للظهور في قنوات نصرانية للتشكيك في الأصول الشرعية، مما يثير الشكَّ في من يقف وراءه وما أهدافه من كتاباته(١).

(القرآن وكفى مصدرًا للتشريع الإسلامي): هو كتاب أَلَّفه أحمد صبحي بطلبٍ من العقيد الليبي (معمر القذافي) -كما صرَّح المؤلِّف بذلك في مقدمة كتابه- ولما كان يحوي رأيه الشاذَّ المخالف للإجماع، مُنِعَ هذا الكتاب من النشر في مصر، وصُودِر في كثير من البلدان الإسلامية، وأعيد طبعه من قبل مؤسسة الانتشار العربي ببيروت سنة (٢٠٠٥م)، وصدرت منه الطبعة الأولى وهي المعتمدة في هذا البحث.

وفكرةُ هذا الكتاب قائمة على أساس الاكتفاء بالقرآن الكريم مصدرًا للتشريع في جميع شؤون الحياة، ونبذ السنة النبوية التي هي سبب الشقاق والنزاع بين المسلمين على حدِّ زعمه.

قَسَّمَهُ مؤلِّفه إلى مقدِّمة وثلاثة فصول، أمَّا **الفصل الأول**: فقرَّرَ فيه أنَّ القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد للمسلم، وهو كافٍ لا حاجة إلى شيء سواه يبيِّنُهُ أو

(١) انظر ترجمة (أحمد صبحي منصور) في: سلسلة رموز الفكر العلماني المعاصر- أحمد صبحي منصور- أسامة الهتيمي، مجلة الراصد، العدد ٩٦، جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ، (ص ٠٥- ١٠). وكتاب: القرآنيون في مصر وموقف الإسلام منهم، د. عبد الرحمن محمد يوسف: (ص ١٢٣). والترجمة التي وضعها لنفسه في موقع أهل القرآن www.ahl-alquran.com

يوضِّحُهُ، وأمَّا **الفصل الثاني**: فَعَقَدَهُ لتقرير مبدأ التفريق بين شخصية النبي وشخصية الرسول ﷺ، وقَصْرِ مُهِمَّة شخص الرسول على تبليغ القرآن فحسب.

وأمَّا **الفصل الثالث**: فَعَنْوَنَ له بسؤال: كيف نشأ المصدر الثاني؟ قَرَّرَ فيه أنَّ السنة النبوية مجرَّدُ تاريخٍ بشريٍّ للنبيِّ وللمسلمين، وصدى لثقافتهم، وأنَّ معيار عدالة الصحابة الذي اعتمده المحدِّثون خاطئٌ؛ لوجود المنافقين الكذَّابين بينهم، ثم أخذ يبرهِنُ على ذلك باستعراض أحاديث من صحيح البخاري تخالف القرآن والعقل، وتسيءُ إلى النَّبي ﷺ على حد زعمه.

المبحث الأول

نقد منطلقات الفصل الأول من الكتاب

۞ المنطلق الأول: القرآن كتاب مُتَيَقَّنٌ كافٍ للمسلم، وما سواه فهو ظنٌّ وحديثٌ مذمومٌ.

في مقدمة هذا الفصل ساق المصنف آيات قرآنية يزعم أنَّها تدلُّ على كفاية القرآن الكريم، وأنّه لم يفرِّط في شيء من الأحكام، ليرتِّبَ على هذه المقدمة أنَّه لا يجوز للمسلم أن يلجأ إلى غير القرآن، يقول أحمد صبحي منصور: "فالله وحده هو الوليُّ الذي لا يشرك في حكمه أحدًا، والقرآن وحده الكتاب الذي أُوحي للنبيِّ، ولا مبدِّلَ لكلماته، ولن يجد النبيُّ غير القرآن كتابًا يلجأ إليه...، والنبيُّ أيضًا ليس لديه إلا القرآن ملتحدًا وملجًا، ﴿وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٧]، هذا

بالنسبة للنبي عليه السلام.. فكيف بنا نحن؟"[١].

ويلاحظ أنَّ الآيات الكريمة "التي تحضُّ على الاكتفاء بالله ربًّا وعلى الاكتفاء بالقرآن كتابًا جاءت كلُّها بأسلوب الاستفهام الإنكاري...؛ أي الإنكار على من يتخذون أولياء وأربابًا مع الله، والذين يتخذون كتبًا أخرى مع كتاب الله"[٢].

كما قرَّر منطلقًا آخر مفادُهُ أنَّ المسلم يجب عليه أن يكتفي بالقرآن الكريم كتابًا، كما يكتفي بالله ربًّا، ولا حاجة إلى ما سواه من الكتب، يقول أحمد صبحي منصور: "والمؤمن طالما يكتفي بالله تعالى ربًّا فهو أيضًا يكتفي بكتاب الله في الهداية والتشريع، يقول تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

قلتُ: اتخذ الكاتب من هاتين الآيتين الكريمتين منطلقًا لتقرير مذهبه، والجواب على ذلك كما يلي:

- أمَّا تعلُّقه بقول الله تعالى: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٧]، فلا يستقيم الاستدلال به على أن القرآن هو الكتاب الوحيد الذي يُلجأُ إليه دون السنة النبوية، وذلك من وجهين:

الأول: أنَّ ضمير (الهاء) في الآية يعود على لفظ (الربِّ) وليس (الكتاب)،

---

(١) القرآن وكفى، أحمد صبحي منصور: (ص١٤). وانظر الرد على هذه الشبهة في: شبهات القرآنيين حول السنة، محمود مزروعة: (ص ٤٥٥).

(٢) القرآن وكفى، أحمد صبحي منصور: (ص ١٥).

فالله عزَّ وجلَّ هو الذي لا يجد النبي ﷺ منه ملجًا إن لم يتلُ كتابه ويفعل ما أمره، قال مجاهد: "ملجًا؛ أي: يمنعك منه جلَّ وعزَّ"(١).

وقال الطبري في تفسير الآية: "وإن أنت يا محمد لم تَتْلُ ما أوحي إليك من كتاب ربِّك فَتَتَّبِعَهُ وتَأْتَمَّ به، فنالَكَ وعيد الله الذي أوعد فيه المخالفين حدودَه، **لن تجدَ من دون الله موئلًا** تَئِلُ إليه، ومعْدلًا تعدلُ عنه إليه؛ لأنَّ قدرة الله محيطةٌ بك وبجميع خلقه، لا يقْدِرُ أحد منهم على الهرب من أمر أراد به"(٢).

تدلُّ على هذا المعنى الآية الأخرى(٣) -والقرآن يفسِّرُ بعضُهُ بعضًا- التي جاء فيها أنَّ النبي ﷺ لن يجد من دون ربِّهِ ملتحدًا، وليس فيه ذكر الكتاب، وهي قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ [الجن: ٢٢].

الثاني: لو افترضنا أنَّ (هاء) الضمير تعود على الكتاب، فيكون المعنى أنَّ النبي ﷺ لا يجد من دون الكتاب ملجأ يلجأ إليه، فلا يدلُّ هذا على بطلان اعتماد السنة مصدرًا للتشريع؛ لأنَّ السنة تُتخذ مع القرآن مصدرًا للتشريع، ولم يتخذها المسلمون مصدرًا من دون القرآن، فكلاهما وحيٌ، ومن لجأ إلى السنَّة فقد لجأ إلى ما دلَّ عليه القرآن، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

فالكاتب يريد أن يفرض فهمه السقيم على معنى الآية، وهو أنَّه من التجأ إلى السنَّة فقد ضيَّع القرآن، وهذا ليس بلازم، فالقرآن هو الذي أمر بالالتجاء إلى القرآن والسنة معًا قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ

---

(١) انظر: معاني القرآن، النحاس: (٤/ ٢٢٩).
(٢) جامع البيان، الطبري: (١٥/ ٢٣٤).
(٣) انظر: أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي: (٣/ ٢٦٢).

فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]. فلو كانت السنَّة مِمَّا يحذر اللجوء إليه، لوقع التحذير منها هنا، ولكنَّنا نرى العكس، وهو الدعوة إلى التمسُّك بها، وتَوَعُّدِ من تولَّى عنها.

- وأمَّا تعلُّقُهُ بالآية الأخرى، وهي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فليس له فيها أدنى دليل، بل هو تحميل للآية ما لا تحتمل، وذلك من أجل أمرين اثنين:

الأول: سياق الآية -وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَٰتٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ٥٠ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٠ - ٥١]- يدلُّ على أنَّ الكلام يتعلَّق بالردِّ على المشركين الذين طلبوا من النبي ﷺ الآيات المعجزات، فأمر الله نبيَّهُ أن يَرُدَّ عليهم بأنَّ الآيات بيد الله هو الذي ينزِّلُهَا، وأنَّ الآية العظمى -التي هي إنزال القرآن المعجِز على رجلٍ أميٍّ لا يقرأ ولا يكتب- كافية لمن استبصر وطلب الحق(١).

فالمقصود بالكفاية، كفاية إنزال القرآن على أنه آية تدلُّ على صدق النُّبوة، وليس كفاية القرآن في تشريع الأحكام، وحتَّى لو فرضنا أن المعنى كفاية القرآن عمَّا سواه من الكتب، فهذا الإطلاق في مقابل من ابتغى الهدى في الكتب السابقة كالتوراة والإنجيل التي نسخها القرآن وهيمن عليها، لذلك جاء في سبب نزول الآية: "أنَّ ناسًا من المسلمين أتوا نبي الله ﷺ بكتب قد كتبوا فيها بعض ما يقول

---

(١) انظر: جامع البيان للطبري: (١٨/ ٤٢٩)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: (١/ ٦٠).

اليهود، فلمَّا أن نظر فيها ألقاها، ثم قال: «كفى بها حماقة قومٍ، أو ضلالة قومٍ، أن يرغبوا عمَّا جاءهم به نبيهم، إلى ما جاء به غيرُ نبيِّهم، إلى قوم غيرهم»، فنزلتْ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]"(١).

وفي صحيح البخاري أنَّ ابن عباس قال: "كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث، تَقْرَؤونَهُ مَحْضًا لم يُشَبْ، وقد حدَّثَكُمْ أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب.."(٢).

ثانيا: لو كان مراد الله من هذه الآية الاكتفاء بكتابه مصدرًا للتشريع دون الرجوع إلى سنة نبيِّهِ، لما أمرَ عباده في غير ما آية بطاعته وطاعة رسوله، ومعلومٌ أن طاعة الرسول في حياته هي امتثال أوامره، وبعد مماته تكون الطاعة بالتزام سنته واتباع هديه، قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

وكيف يكتفي المسلم بالقرآن فقط، والله أمره في هذا القرآن بردِّ ما تنازع فيه الناس إلى الله وإلى الرسول، قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

---

(١) جامع البيان، للطبري: (١٨/ ٤٢٩).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٣٦٣).

وقد بَيَّنَ العلماء أن الردَّ إلى الله هو الردُّ إلى كتابه، والردَّ إلى رسوله هو الردُّ إلى سُنَّته، قال ميمون بن مهران: "الردُّ إلى الله: الردُّ إلى كتابه، والردُّ إلى رسوله إن كان حيا، فإن قبضه الله إليه فالردُّ إلى السنة"(١).

فمن مقتضيات الإيمان ردُّ الأمور إلى الكتاب والسنة، ذلك هو الخير وذلك هو الفهم الصحيح، على هذا النحو فهم العلماء آية الاكتفاء، يقول ابن عبد البر: "ولسنا على يقينٍ مما يدَّعِيه اليهود والنصارى في التوراة والإنجيل...، فكيف يُؤَمَّن من خان الله وكذَبَ عليه وجحد واستكبر؟ قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقد اكتفينا والحمد لله بما أنزل الله على نبينا ﷺ من القرآن، **وما سنَّه لنا عليه السلام**"(٢).

۞ المنطلق الثاني: القرآن الكريم ما فرَّط في شيء، فلا حاجة إلى ما سواه من الكلام.

في هذا المبحث حاول الكاتب التعلُّق بالآيات القرآنية الدَّالة على كمال القرآن وعظمته، وكفايته وعدم تفريطه -وهذا حقٌّ لا ريب فيه-، ليرتِّب على هذا لوازمه الباطلة، وهي: أنَّه لا وحي سوى القرآن، وأنَّه لا حاجة إلى السنة مع القرآن، وهي لا تكمِّله ولا تشرحه؛ لأنَّ القرآن لم يفرِّط في شيءٍ من الدِّين الذي يحتاج الناس إليه.

وحتَّى يروِّجَ لفكرته في ثوب قرآني، جمع الآيات الدَّالة على أن القرآن: كتاب مبين، وأنَّه فُصِّلَ تفصيلًا، وأنَّه الذكر الذي أُنزل من عند الله، وهو ذاته

(١) انظر: جامع البيان، للطبري: (٧/ ١٨٦). وقد ورد ذلك عن: مجاهد، وقتادة، والسُّدّي.
(٢) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر: (٢/ ٧٨٩).

الصراط المستقيم، والحكمة التي أنزل الله على عباده.

يقول أحمد صبحي منصور: "القرآن ما فرَّطَ في شيء، ونزل تبيانًا لكلِّ شيء، وجاء مفصَّلًا لكلِّ شيءٍ، يقول تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١]، والمؤمن بالقرآن لا يبادر باتهام كتاب الله بأنه فرَّط، وجاء غامضًا يحتاج لما يبيِّنُهُ، وجاء مجملًا يحتاج لمن يفصله...، والمؤمن بالقرآن يؤمن بأنَّ الله تعالى صادق فيما يخبر به من أن القرآن ما فرَّط في شيء، وأنَّه نزل تبيانًا لكلِّ شيءٍ وتفصيلًا لكلِّ شيء"(١).

والجواب المجمل عن هذا الاستدلال أنْ يقال: إنَّ وصف القرآن بالبيان والتفصيل، إنَّما هو في أصول العقائد والأحكام والأخلاق، فمن إعجاز القرآن الكريم أنَّه على قِلَّةِ سُوَرِهِ، قد حوى أصول العلوم وأصول الهداية التي يحتاج إليها البشر، وقد فصَّل القرآن بعض الأحكام تفصيلًا، وأحال تفصيل البعض الآخر على السنة النبوية، ففصَّلت مجمله، وخصَّصت عمومه، وقيَّدَتْ مطلقه، وهي في جميع ذلك لا تخرج عن روح القرآن ومقاصده العامَّة، فهي شقيقة القرآن، منبعهما واحد هو الوحي الإلهي، لذلك نجد أهلَ العلم الذين عندهم استقراء السنَّة ومقاصد القرآن، يجزمون أن ما صحَّ عن رسول الله موجود أصلُهُ وما يدلُّ عليه في كتاب الله، فيقول ابن مسعود: "إذا حدَّثْتُكُمْ بحديث أنبأتكم

(١) القرآن وكفى، أحمد صبحي منصور: (ص ٢٥).

بتصديقه من كتاب الله"(١).

ويقول سعيد بن جبير: "ما بَلَغَنِي حديث عن رسول الله ﷺ على وجههِ، إلا وجدْتُ مصداقه في كتاب الله"(٢).

وقال الشافعي: "جميع ما حَكَمَ به النبي ﷺ فهو مِمَّا فهمه من القرآن"(٣).

وقال العسكري: "ما من حديث صحيح إلا أصله في القرآن. فقيل له: فحديث «رأس العقل... إلخ» أين هو في القرآن قال: ﴿وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠]"(٤).

والواقع يدلُّ على أنَّ كثيرًا من التفصيلات الفقهية وحتَّى العقدية ليس لها ذكر في القرآن الكريم، وهذا ليس مِمَّا يعيبُهُ، بل جاء تفصيلها في السنة النبوية التي أمرنا الله تعالى بالاحتكام إليها، فهي إِذَن في كتاب الله بطريق الإحالة، وهذا هو فهم الصحابة عليهم الرضوان، ففي صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود أنه قال: "«لَعَنَ الله الواشِماتِ والمُوتَشِماتِ، والمُتَنَمِّصاتِ والمُتَفَلِّجاتِ لِلْحُسْنِ، المُغَيِّرَاتِ خَلْقَ الله»، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني عنك أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي ألعن من لعن رسول الله ﷺ، ومن هو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ

---

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه (٣٥٨٩)، والطبراني في الكبير (٩/ ٢٣٣) برقم (٩١٤٥)، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم: (٦/ ٢٠١٥).

(٣) الاتقان في علوم القرءان، السيوطي: (٤/ ٢٨).

(٤) فيض القدير، المناوي: (٣/ ٥٧٥).

﴿فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]؟ قالت: بلى، قال: فإنَّهُ قد نهى عنه"(١).

وأمَّا الجواب التفصيلي عما استدلَّ به صاحب الكتاب من آيات فهو ما يأتي:

١- أمَّا استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]، على الاكتفاء بالقرآن والاستغناء عن السنَّة فلا يستقيم؛ لأنه مبنيٌّ على فهم جزئي سقيم للآية، رتَّب عليه لوازم باطلة؛ فإنَّ الكتاب الذي لم يفرِّط الله تعالى فيه من شيء، هو (اللوح المحفوظ)، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وهو الذي فهمه الصحابي ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، حين قال: "﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، «ما تركنا شيئًا إلا قد كتبناه في أمِّ الكتاب»"(٢).

وعلى القول بأن الكتاب هو القرآن الكريم، فالمعنى الذي تستقيم به الآية في ظلِّ معاني الآيات الأخرى، هو: أن الله سبحانه لم يترك شيئًا إليه حاجة إلا وبيَّنه في الكتاب، إمَّا نصًا وإمَّا مجملًا أو بالإشارة، وعلى هذا فكلُّ ما بيَّنَهُ الرسول ﷺ في سنَّتِهِ فهو مما أُجْمِلَ في أمر الله تعالى بطاعته في القرآن، قال الشوكاني: "وقيل: إن المراد به القرآن؛ أي: ما تركنا في القرآن من شيء من أمر الدين إمَّا تفصيلًا أو إجمالًا، ومثله قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ومن جملة ما أجمله في الكتاب العزيز قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٨٨٦).
(٢) جامع البيان، ابن جرير الطبري: (٩/ ٢٣٤).

وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧]، فأمر في هذه الآية باتباع ما سنَّهُ رسول الله ﷺ، فكلُّ حكم سنَّهُ الرسول لأمته قد ذكره الله سبحانه في كتابه العزيز بهذه الآية، وبنحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وبقوله: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]"(١).

وأمَّا المعنى الذي أراده المصنِّف للتخلُّص من السنة النبوية، فالواقع يردُّهُ؛ فكثير من الأحكام المهمة في العبادات لا نجد تفصيلها وحكمها في الكتاب، بل ما تعلَّق بالدواب والطيور المذكورين في صدر الآية لا نجد في القرآن أحكامه، مثل (طهارة روث الحيوانات، وجواز أكلها)، وأين تفاصيل أحكام الصلاة والزكاة والحج؟ بل السنَّة النبوية -على وفرة نصوصها- لا يمكن الاكتفاء بها مع القرآن؛ لكثرة المستجدات التي لم يرد فيها نصٌّ شرعي، فاضطر العلماء للاجتهاد والعمل بالقياس والاستصحاب والعرف وغيرها من الأدلة. وهل المسلمون جميعًا كانوا على ضلال من عهد الصحابة حين صلُّوا وَزَكُّوا وحجُّوا على وَفق ما جاء في السنَّة؟

هذا كلُّه يؤكِّدُ أنَّ المعنى الذي فهمه الكاتب من الآية، بعيد عن روح القرآن وروح الإسلام، أما المعنى السليم فهو ما ذكره المفسِّرون، كأبي المظفَّر السمعاني حين قال: "فإن قال قائل: نرى كثيرًا من الأحكام ليست في الكتاب، فما معنى قوله: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ٣٨]؟ قيل: ما من شيء إلا وأصله في الكتاب، وقيل: ما قاله الرسول، فإنما قاله من الكتاب؛ لأنَّه قد قال في خبر معروف: «أُوتيتُ القرآن ومِثْلَهُ»، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۞ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٌ

(١) فتح القدير، الشوكاني: (٢/ ١٣٠).

يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، فكلُّ ما ثبت بالسنة؛ فكأنَّه ثابت في الكتاب "[١].

٢- وأما تعلُّق الكاتب بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، فمن المعلوم عند العقلاء أن القرآن الذي بين أيدينا ليس فيه تفاصيل جميع الأحكام والجزئيات التي يحتاج إليها المسلم، وعلى هذا فمعنى كون القرآن تبيانًا لكلِّ شيءٍ، أنه بَيَّن الحلال والحرام، إمَّا بالنصِّ أو بالإحالة على السنَّة.

يقول جار الله الزمخشري: "فإن قلت: كيف كان القرآن تبيانًا لِكُلِّ شَيْءٍ؟ قُلْتُ: المعنى أنه بَيَّنَ كُلَّ شيء من أمور الدين، حيث كان نصًّا على بعضها وإحالة على السنة، حيث أمر فيه باتباع رسول الله ﷺ وطاعته. وقيل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]. وحثًّا على الإجماع في قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]، وقد رضى رسول الله ﷺ لأمته اتباع أصحابه، والاقتداء بآثارهم في قوله ﷺ: «أَصْحَابِي كالنُّجُومِ بأَيِّهِمْ اِقْتَدَيْتُمْ اِهْتَدَيتُمْ»[٢]، وقد اجتهدوا وقاسوا ووطئوا طرق القياس والاجتهاد، فكانت السنة والإجماع والقياس والاجتهاد، مستندة إلى تبيان الكتاب، فمن ثمّ كان تبيانًا لكلِّ شيء "[٣].

---

(١) تفسير السمعاني: (٢/ ١٠١). وانظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، خادم حسين إلهي بخش: (ص ٢١١).

(٢) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢ / ٩١)، وابن حزم في الإحكام (٦ / ٨٢)، من حديث الحارث بن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعا به. وهذا إسناد ضعيف، قال ابن عبد البر: "هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول". وقد ورد الحديث من روايات أخرى لا يصح منها شيء، قال الإمام أحمد: "لا يصح هذا الحديث". انظر: المنتخب من علل الخلال: ص ١٤٣.

(٣) الكشاف، جار الله الزمخشري: (٢/ ٦٢٨).

المبحث الثاني

نقد منطلقات الفصل الثاني من الكتاب

۞ **المنطلق الأول: التفريق بين شخص النبيِّ وشخص الرسول، ولوازمه.**

اتَّخذ المصنِّفُ قضية التفرقة بين (النبيِّ) و(الرسول) منطلقا أوَّليًّا، لنزع القداسة عن تصرفات النبي ﷺ، فأتى بشيءٍ عجيب غريب عن هدي القرآن، حين فرَّق بين شخصية النبيِّ العادية التي لا تُوجِبُ طاعة، وشخصية الرسول التي جاء الأمر بطاعتها، يقول أحمد صبحي منصور: "يخطئُ الناس في فهم الأمر بطاعة الرسول واتِّباع الرسول، وذلك أنَّهم يخطئون في فهم الفارق بين مدلول النبِّي ومدلول الرسول...، النبيُّ هو شخصُ (محمَّد بن عبد الله) في حياته وشؤونه الخاصة وعلاقاته الإنسانية بمن حوله، وتصرفاته البشرية...، أما الرسول فهو النبيُّ محمد حين ينطق بالرسالة، وحين يبلِّغ الوحي"(١).

وقال في موضع آخر: "وأقوال النبيِّ خارجَ الوحي القرآني، والتي كتبها الرواة في السيرة بعد وفاة النبيِّ، هي تاريخٌ فيه الحقُّ والباطل، والصحيح والزائف، وليست جزءًا من الدين على الاطلاق"(٢).

قلتُ: الجواب عن هذه القضية يكون من وجهين:

الوجه الأول: إنَّ تقسيم شخصية محمد ﷺ إلى شخصيتين، إحداهما مقدَّسة

---

(١) القرآن وكفى، أحمد صبحي منصور: (ص ٤١).

(٢) المصدر السابق: (ص ٥٦).

والأخرى غير مقدَّسة، أمر غريب عجيب، أشبه ما يكون بمرض عقلي ونفسي يصيب الإنسان، يسمَّى عند المختصِّين (انفصام الشخصية)، الذي من أعراضه، أن يَتَقَمَّصَ المريض شخصيةً معينة في بعض الأحيان، ثم يتقمَّص شخصية أخرى في أحيان أخرى، وهذا من أقبح ما يكون في وصف نبيّ الله محمد ﷺ، الذي طُبِعَ على أحسن هيئة نفسانية وجسمانية، كما فصَّل ذلك علماء الحديث في شمائله الزكيَّة، فالله تعالى زكَّى نبيَّه في أقواله، ونفى عنه الضلالة في فِعاله، فقال: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٢-٤].

فشخصية الرسول ﷺ شخصية واحدة، لذلك بعثه الله نبيًا رسولًا، وعصمه من الزلل في التبليغ والتشريع، فقال سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، كذلك تصرُّفات الرسول ﷺنابعةٌ من الوحي، إلا ما فعله ﷺ بمقتضى الجبِلَّة أو كان من خصائصه، فليس هذا محلًّا للقدوة، ومع هذا فإنَّ الله يسدِّدُهُ ويعصمُهُ مما ينافي مقام النبوة والرسالة. كما يلاحظ على هذا التقسيم أنَّه يحمل بصمات العقيدة النصرانية، حيث يعتقد الكاثوليك أنَّ المسيح -عليه السلام- إلهٌ ذو طبيعتين: (لاهوتية، وناسوتية)، وهذا يثير الشكوك حول مصدرية هذه الفكرة، خاصَّة أن الكاتب يقيم في أمريكا وله اتصال بمراكز مشبوهة تحارب الإسلام ونبيَّ الإسلام.

الوجه الثاني: القرآن الكريم الذي يزعم الباحث تعظيمه والاحتكام إليه، يبطل هذه التفرقة بين الشخصيتين، ويجعل شخصيَّة (النبيِّ) محلًّا للقدوة والاتباع، ويفرض طاعة النبيِّ وتعظيم شأنه، وهذا يدلُّ على أنَّ أقوال النبي وأفعاله جزءٌ من الدين، وأنَّ نزع القدسية والصفة التشريعية عن مقام النبوَّة فكرة

غريبة متناقضة، وما كان أمره كذلك فليس من عند الله، قال سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وبين يديَّ الآن نماذج من الآيات القرآنية التي تبطل قاعدة التفريق بين النبيِّ والرسول في الطاعة من أساسها:

١- القرآن الكريم يجمع بين لفظتي (النبيِّ) و(الرسول)، ويثني على من اتَّبع (محمد بن عبد الله) بمقتضى الوصفين معًا، فيقول: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقد جمع الله بين هذين الوصفين (النبوة والرسالة) لغير محمد ﷺ من الأنبياء، فقال: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤].

ففي الآية الأولى: يثني الربُّ -جلَّ في علاه- على الذين يتَّبعون الرسول النبيَّ الأميَّ، ويحكم بالفلاح على من آمن به وعظَّمه، وفي الآية الثانية: يأمر الله تعالى بالإيمان برسوله بوصفه نبيًّا أميًّا، ويأمر بإتباعه وهو على ذلك الوصف لتحصيل الهداية الربَّانية، وفي الآية الثالثة: يثني الله -تبارك وتعالى- على نبيِّهِ إسماعيل بوصفه نبيًّا ورسولًا؛ فلو كان النبي ﷺ هو (محمد بن عبد الله) البشر الذي لا تتعلَّق به الطاعة، ولا يكتسب صفة التشريع، لَما أمر القرآن بتعظيمه واتِّبَاعِهِ بصفته نبيًّا.

٢- القرآن الكريم يخاطب محمدًا ﷺ بالأحكام الشرعية ويأمره بتبليغها وتنفيذها بوصفه (نبيًّا) لا بوصفه (رسولًا)، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٠]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الممتحنة: ١٢]، فلو كانت طاعة النبي ﷺ بوصفه نبيًّا غير لازمة، لَما أمره الله تعالى بهذه الأحكام الشرعية ليعمل بها ويبلغها، مناديًا إيَّاه بوصف النبوة، فأين هي آثار هذا التفريق المزعوم في هذه الآيات الواضحات؟

٣- القرآن الكريم يَخُصُّ النبيَّ ﷺ ببعض الأحكام الشرعية بوصفه نبيًّا، بل الله عَزَّوَجَلَّ وملائكته يصلُّون على النبي؛ ثناء على مقامه، ثم يوجب الربُّ عَزَّوَجَلَّ على المؤمنين الصلاة والسلام عليه؛ لكونه نبيًّا، فالنبوة إذًا مقام رفيع تتعلَّق به أحكام شرعية، وتصرفاته ﷺ بوصف النبوة جزءٌ من الدين، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ويقول مخاطبًا نبيَّهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّٰتِىٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، ويقول له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨].

فالمتأمل في هذه الآيات بتدبر وتمعُّن يوقن أن فكرة التفريق بين (محمد النبي) و(محمد الرسول) باطلة، وأن القول بأنَّ محمدًّا النبي لا تتعلَّق به الأحكام

الشرعية من أبطل الباطل الذي يردُّه القرآن، وإنما اختلق الكاتب هذا التقسيم، ليجعله قاعدة يَتَّكِئ عليها في إسقاط حجية أقوال النبي ﷺ، ثم يتفرغ لتأويل خطاب الله لرسوله بما يفهمه عقله، ويتوافق مع توجهاته العلمانية.

۞ المنطلق الثاني: الرسول مأمور بتبليغ القرآن فحسب، فلا اجتهاد له في التشريع.

ممَّا يؤكِّد سوء قصد الكاتب في تقسيم شخصية النبي ﷺ، أنَّه جرَّد النبي ﷺ من القدسية ووجوب الاتباع أولًا، ثم ثنَّى بحصر وظيفة الرسول ﷺ في تبليغ القرآن من غير زيادة ولا نقصان، وعلى هذا فجميع أقوال الرسول وتوجيهاته خارج مسمى القرآن ليس لها حظٌّ من الاعتبار، يقول أحمد صبحي منصور: "وحتَّى لا يقول قائل إنَّ الرسول محمَّدًا عليه السلام قد مات وترك لنا غير القرآن كلامًا نحتكم إليه، فإنَّ القرآن الكريم أوضح لنا أنَّ الرسول كان في حكمه ينطق بالقرآن وحده، وبعد موت النبيِّ وغيابه عنَّا فإنَّ القرآن لا يزال بيننا لمن أراد الهدى والاحتكام إليه"(١).

وقال كذلك: "لم يكنْ للنبيِّ أنْ يجتهد في التشريع، ولكن كان عليه أن يجتهد في طاعة الله وتطبيق أوامره وتنفيذ شريعته"(٢).

والجواب عن هذا من وجهين:

الوجه الأول: يظهر أن الكاتب بعد أن حاول التخلُّص من التشريعات التي جاءت بوصف النبوة، يُجْهِزُ الآن على التشريعات التي جاء بها محمد ﷺ

(١) القرآن وكفى، أحمد صبحي منصور: (ص ٦٠).
(٢) المصدر السابق: (ص ٧٨).

بوصفه رسولًا لله، فيقصرُ مهمَّته على تبليغ القرآن دون غيره من الكلام ولو كان وحيًا، وهذا التأصيل باطل يصادم القرآن والواقع.

أمَّا القرآن فإنَّ الله تعالى أمر عباده المؤمنين باتباع النبي ﷺ وطاعته مطلقًا، دون تقييد بأن تكون الطاعة لآي القرآن دون سائر كلامه، فتقييد المصنِّف استدراكٌ على القرآن لا يُقْبَلُ منه بحال، والله تعالى جعل طاعة الرسول المطلقة من طاعة الله، فقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وأمر بالأخذ بكل ما جاء به الرسول فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]، وأنكر الله على المنافقين عدمَ احتكامهم إلى كتاب الله، وإلى رسوله فقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وهذا يعني أن الاحتكام إلى الرسول شيء آخر غير الاحتكام إلى كتاب الله.

وأمَّا استدلال المصنف بقول الله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، على حرمة اتِّباع السنة النبوية فمن أبطل الباطل؛ لأنَّه فهمٌ سقيم للآية لا تُقِرُّهُ الآيات الأخرى، أفنؤمِنُ ببعض الكتاب ونكفر ببعض؟ بل الصواب في معنى هذه الآية، الذي ينسجم مع سياقها، والآيات الأخرى في بابها، أنَّ الله أمر الناس باتباع ما أنزل إليهم من ربهم، وهو: **الوحي** بقسميه القرآن والسنة، فكلاهما مما أنزل الله، قال سبحانه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، قال الزجاج: "(الذي أنزل): القرآن وما أتى عن النبيّ ﷺ؛ لأنَّه مما أنزل عليه، لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ

ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]"(١).

وفي تمام الآية وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]، بيانٌ واضح أن النهي منصبٌّ على اتِّباع ما يُمْلِيه أولياء المشركين الذين يأمرون بالشرك والوثنية، والنبيُّ ﷺ وليٌّ للمؤمنين فلا يشمله حكم هذه الآية، وسنَّتُه موافقة لجوهر القرآن، فليست مما نُهي عن اتِّباعه(٢).

الوجه الثاني: قد ثبت بالتواتر الذي لا ينكره العقلاء أنَّ النبي ﷺ جاء بأحكام شرعية ليس لها ذكر تفصيلي في القرآن، كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها، ووجوب إخراج ربع العشر في زكاة الأموال ونحوها، وأطاعه المسلمون في ذلك جيلًا بعد جيل، فلازم قول الكاتب أنَّ الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام إلى يومنا هذا كانوا على ضلالة حين اتَّبَعُوا ما لم يأت به القرآن، حتَّى جاء الكاتب فاكتشف هذا الجرم والخطيئة المتوارثة !! فكفى بلوازم هذا القول دليلًا على بطلانه وسقوطه في الحضيض، وكيف لا يجتهد النبي ﷺ في تقرير الأحكام الشرعية والواقع يؤكِّد ضرورة هذا الاجتهاد لكثرة الوقائع المستجدَّة؟ فمن المعلوم أنَّ القرآن الكريم أتى بأصول الشرائع والأحكام، وأمَّا التفريعات والجزئيات فالعقلاء متَّفِقُون على أن القرآن لم يستقصها.

وهكذا النبيُّ ﷺ يحكم ويجتهد في إطار المقاصد العامَّة للقرآن الكريم، ثم هو مؤيَّدٌ مسدَّدٌ من ربِّهِ لا يُقَرُّ على الخطأ إن أخطأ في شيء، وأما تبليغ الدين وأحكام ربِّ العالمين فهو معصوم من هذه الجهة، والأمَّة ضامنة أنها لن تضلَّ إذا

---

(١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي: (٢/ ١٠١).

(٢) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: (١٠/ ٥٦- ٥٧). وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٣/ ٣٨٧).

أطاعت نبيَّها في كلِّ ما يقول، قال سبحانه: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

ومن تناقض المصنِّف، أنَّه أَسَّسَ كتابه على إنكار السنة والكفر بكل حديث سوى القرآن، ثم نجد في استدلاله يعتمد على أسباب النزول المدونة في كتب الحديث في فهم بعض الآيات، لِيُعْلِنَ بلسان حاله أنَّه لا غنى له عن المرويات في فهم القرآن، ومن عجائبه كذلك أنه يستدلُّ بالأحاديث التي فيها النهي عن كتابة شيء مع القرآن على بطلان حجية السنة، ثم يقرِّرُ أنَّ جميع الأحاديث إنَّما هي أساطير الأولين أُلْصِقَتْ بالدِّين وليست منه.

المبحث الثالث

نقد منطلقات الفصل الثالث من الكتاب.

۞ المنطلق الأول: الحديث النبوي عبارة عن تاريخ بشريّ للمسلمين، وطريقة جمعه غيرُ موثوقة.

يقول أحمد صبحي منصور: "والذين جمعوا الحديث وقاموا بِتَنْقِيَتِهِ ووضع أسانيد له، أصدروا قرارًا بأنَّ الصحابة كلُّهم عدول فوق مستوى الشبهات، ثم لم ينظروا في متن الحديث ومنطوقه وهل يتفقُّ مع القرآن أم لا؟ ونحن وإنْ كنَّا نعتبر القرآن هو المصدر الوحيد لسنَّة النبيِّ، وشريعة الرحمن، ودين الله الأعلى، فإنَّنا نضع تلك الروايات الحديثية موضعها الصحيح، وهي أنَّها تاريخٌ بشريٌّ للنبي

وللمسلمين، وصدى لثقافتهم وأفكارهم، سواء اتفقت أم لم تتفق مع القرآن"[١].

الملاحظ على ما أورد أحمد صبحي في هذا المنطلق، أنه ليس إلا تَكرارًا مُمِلًّا لآراء المستشرقين السابقين، الذين حملوا راية الطعن في الدين ومصادره الأساسية، كالمستشرق اليهودي (جولد تسيهر)، والمستشرق (جوزيف شاخت)، وغيرهما، فلم يأتِ بشيء جديد، وإنما لَخَّصَ آرائهم حول السنة في ثلاث شبهٍ رئيسةٍ؛ هي:

١- السنة مجرَّد تاريخ بشري للمسلمين وثقافتهم، ليس لها قداسة الوحي.

٢- اعتبار المحدثين أنَّ الصحابة كلهم عدول يطعن في مصداقية السنة.

٣- علماء الحديث لم يعتنوا بنقد المتن، فراجت عليهم أحاديث مكذوبة تخالف القرآن.

والحقيقة أنَّ هذه الشبه قد تناول علماء الحديث ردها بالتفصيل في كتبهم؛ ككتاب: (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه) لمحمد مصطفى الأعظمي، وكتاب: (دفاع عن السنة ورد شبهات المستشرقين والكتاب المعاصرين) لمحمد محمد أبو شهبة، وكتاب: (السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي) لمصطفى السباعي. وبما أن الكاتب كرَّرها هنا وجعلها منطلقًا له لإنكار السنة النبوية، فإني أُجمِلُ الردَّ عليها من باب التنبيه بالردِّ المختصر على الردِّ المفصَّل.

فأمَّا زعم الكاتب أنَّ السنة النبوية ليستْ إلا تاريخًا بشريًا للنبيِّ وللمسلمين،

---

(١) القرآن وكفى، أحمد صبحي منصور: (ص ١٠٧).

فهو اجترارٌ لمقولة المستشرق اليهودي (جولد تسيهر)، وغيره من أعداء الإسلام، إذ يقول (تسيهر): "ونحن في هذا المقام لا يمكننا الوثوق في هذه الأحاديث...، ولكن- إلى حدٍّ بعيد- يمكن أن نَعُدَّ الجزءَ الأكبر من تلك الأحاديث على أنه نتيجة لتطور الإسلام الديني والتاريخي والاجتماعي خلال القرنين الأول والثاني الهجريين "[١].

والصواب في ذلك أنَّ للسنَّة مَعْنَيَيْنِ، أما (المعنى اللغوي) فهو: الطريقة المعتادة المألوفة، حسنة كانت أم سيئة، وأمَّا (المعنى الاصطلاحي الشرعي) الذي كان منتشرًا في عهد النبي ﷺ، وعُرْفِ الصحابة ومن بعدهم، فهو: (طريقة النبي ﷺ التي أمر الله تعالى عباده بالسير عليها)...، واستخدام النبي ﷺ والصحابة هذا المصطلحَ يؤكِّد ذلك، يقول النبي ﷺ: «**من رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[٢].

ولما أراد عثمان بن مظعون أن يختصي بَعَثَ إليه رسول الله ﷺ فَجَاءَهُ، فَقَالَ: "«**يَا عُثْمَانُ، أَرَغِبْتَ عَنْ سُنَّتِي**»، قَالَ: لَا والله يَا رَسُولَ الله، وَلَكِنْ سُنَّتَكَ أَطْلُبُ "[٣].

وهكذا التابعي حسَّان بن عطية يقول: «كان جبريل ينزِلُ بالسنة على رسول الله ﷺ كما ينزل عليه بالقرآن»[٤].

---

(١) دراسات محمدية، جولد تسيهر (الترجمة العربية): (٢/ ١٨).
(٢) أخرجه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١).
(٣) أخرجه أبو داود في سننه (١٣٦٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وصححه ابن حبان، انظر: صحيح سنن أبي داود (١٢٣٩).
(٤) الإبانة الكبرى، ابن بطة: (١/ ٣٤٦).

فهذه الآثار تدلُّ على أنَّ السنة بمعناها الشرعي معروفة في عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين، ولو كانت السنة النبوية موروثًا ثقافيًّا لا قداسة له، لكان أمر الله بطاعة نبيِّه والاقتداء بهديه عبثًا من القول- تعالى الله عن ذلك-، إذ يأمر الله بطاعة رسوله فيقول: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، ويضمن الهداية لمن فعل ذلك فيقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، ويشرِّعُ لعباده الاقتداء بالنبي ﷺ فيقول: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وأمَّا طعنه في مصداقية السنة النبوية بسبب اعتماد المحدثين على مبدأ عدالة الصحابة، فهو أيضًا شبهة للعقلانيين في مختلف العصور، والجواب عنها يكون بالاحتكام إلى القرآن، الذي زكَّى الصحابة وحكم بعدالتهم الظاهرة والباطنة، وكفى بتزكية القرآن شرفًا لهم. يقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وأما العصمة من الخطأ فلم يدَّعِهَا لهم علماء الحديث، وإنما نفوا عنهم صفة الكذب والتقوُّل على رسول الله ﷺ، إذ كيف يتقوّلن وهم الذين بَذَلُوا أنفسهم وأموالهم من أجل نصرة رسول الله ﷺ؟ يقول قتادة: قال رجل لأنس- وقد سمع منه حديثًا-: أسمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: "نعم، وحدثني من لم يكذب، والله ما كنَّا نكذب، ولا ندري ما الكذب"[١]، وقال البراء بن عازب: "ما كلُّ ما نحدِّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه من رسول الله ﷺ، وحدَّثنا أصحابنا،

(١) انظر: مفتاح الجنة للاحتجاج بالسنة، السيوطي: (ص ٣٦- ٣٧).

ولكنَّا لا نكذب"(١).

ويؤكِّدُ هذا المبدأ أنَّ المحدِّثين قاموا باستقراء المرويات فلم يجدوا فيها ما يدعو للشكِّ بأنَّ أحدًا من الصحابة تقوَّلها على رسول الله ﷺ، بل وجدوا أنها مروية من قبل صحابي آخر، أو تشهد لها نصوص الكتاب والسنة، يقول عبد الرحمن المعلِّمي: "أمَّا الصحابة فقد زكاهم الله في كتابه وعلى لسان رسوله، والأحاديث إنَّما ثبتت من رواية من زكاه الله ورسوله عينًا، أو لا ريب في دخوله فيمن زكَّاه الله ورسوله جملة. نعم جاءت أحاديث قليلة عن بعض من قد يمكن الشكُّ فيه، لكن أركان الدين من سلف هذه الأمة تدبَّروا أحاديث هذا الضرب واعتبروها، فوجدوها قد ثبتت هي أو معناها برواية غيرهم، وبعد طول البحث والتحقيق تبيَّنَ لأئمة السنة أن الصحابة كلهم عدول في الرواية"(٢).

وأما ادِّعاؤه أنَّ المحدثين لم يعتنُوا بنقد المتن، فراجت عليهم أحاديث تخالف القرآن، ففرية أخرى طالما ردَّدَها المستشرقون، وقد ردَّها علماء الحديث وألّفوا في ذلك كتبًا، من أهمها كتاب: (اهتمام المحدِّثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا، ودحض مزاعم المستشرقين، وأتباعهم) لمحمد لقمان السلفي، وكتاب (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) لمصطفى السباعي.

بينوا من خلالها أن نقد المتن وعرضه على الأصول الشرعية كان حاضرًا من زمن الصحابة إلى زمن تدوين السنة وتمييز صحيحها وتضعيفها، وَفق ضوابط وأصول، مبنية على النظر في السند والمتن جميعًا، على صعيد واحد من

(١) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل-رواية ابنه عبد الله-: (٢/ ٤١٠).
(٢) الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن المعلمي: (ص ٨٩).

النقاد المتخصِّصين، وليس بإهدار السند وتقويم المتن بالعقل المجرَّد كما هي طريقة المستشرقين، ويكفي في ذلك تقرير علماء الحديث أنَّ العلة تكون في المتن كما تكون في السند، وأنهم اعتنوا بتفريع أنواع من علوم الحديث لضبط المتون؛ مثل: (الزيادة في المتن، الاضطراب في المتن، النكارة في المتن، التصحيف في المتن)، واعتنوا كذلك بعلم (مختلف الحديث) و(مشكل الحديث) لتوجيه الأحاديث التي ظاهرها يعارض القرآن أو السنة، أو الحقائق التاريخية، وهم في ذلك كله يتريثون، ولا يبادرون لإنكار ما استشكلوا من أحاديث بدعوى مخالفته للعقل أو القرآن أو الواقع[١].

۞ المنطلق الثاني: سيرة النبي ﷺ في أحاديث البخاري تسيئ إلى مقامه، وتخالف القرآن.

يقول أحمد صبحي منصور: "ونحن على موعدٍ مع صحيح البخاري في قراءة سريعة؛ لنتعرَّف منها على خطورة ما أسموه بالمصدر الثاني...، نحن لا نوافق على المقولة الشهيرة بأنَّ البخاري أصحُّ كتاب بعد القرآن، فلو كان البخاري صحيحًا في كلِّ سطر فيه، فلا يصحُّ أبدًا أن نضعه في موضع مقارنة بكتاب الله العزيز...، فإنَّنا لا نقصدُ مطلقًا أنْ نعقد مقارنة بينه وبين القرآن الكريم، نعوذ بالله من ذلك، وإنما نقصد من هذا المبحث رصدَ تلك الفجوة بين سيرة النبي في القرآن، وبين سيرته المتناثرة، بين سطور البخاري"[٢].

ثم استعرض الكاتب مجموعة من الأحاديث من صحيح البخاري تتعلَّق

(١) انظر: الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، عبد العظيم المطعني: (ص ١٠٩).
(٢) القرآن وكفى، أحمد صبحي منصور: (ص ١٠٧ – ١٠٨).

بحياة النبي ﷺ مع أزواجه، وأهل بيته، وأقربائه، زعم أنها منكرة متناقضة ولا تليق بمقام النبوة، وهي خلاف خُلُقِ الرسول ﷺ الذي أخبر عنه القرآن[١].

والجواب عن هذا أن يُقال: إنَّ علماء الحديث لم يدَّعُوا أنَّ كلَّ سطرٍ في البخاري هو صحيح متيقن، بل هذا من تهويلات الكاتب وشطط قلمِهِ، فالصحيح أن أهل الحديث ينصُّون على أنَّ الأحاديث المرفوعة المسندة للنبي ﷺ فقط هي التي على شرط البخاري، دون الموقوفات وما دونها، ومع هذا يستثنون فيقولون: كلُّ ما في الصحيحين فهو صحيح إلا بعض الأحرف التي انتقدها الحفَّاظ، يقول ابن الصلاح: "ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحَّتِهِ؛ لتلقي الأمَّة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصَّلْنَاه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلَّم عليها بعض أهل النقد من الحفَّاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن"[٢].

والشيء المتيَقَّن منه أنَّه لا يوجد في البخاري أحاديث يُقْطَعُ ببطلانها من الأساس، بسبب مخالفتها للأصول الشرعية أو المحكمات العقلية؛ لأنَّ أحاديثه غُرْبِلَتْ من قِبَلِ العلماء المختصِّين، فجازت القنطرة.

وأمَّا ما أورده الكاتب من أحاديث متعلقة بحياة النبي ﷺ وادَّعى أنها تشوِّهُ سمعته، فهو من مكرور الكلام الذي جاء به المعتزلة قديمًا، وأَحْيَاهُ أصحاب المدرسة العقلية حديثًا، كما فعل أبو رية في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، فقد استدلَّ الكاتب بحديث: طواف النبي ﷺ على جميع نسائه بغسل واحد،

(١) انظر: المصدر السابق: (ص ١٠٩ – ١٣٢).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح: (ص ٢٩).

وحديث مباشرته للحائض، والأحاديث التي فَهِمَ منها خلوة النبي ﷺ بامرأة أجنبية، والأحاديث التي وقع فيه التصريح بألفاظ الوقاع وماله تعلُّق بالعلاقة الخاصة بين الزوجين، وهكذا حديث سحر النبي ﷺ، ورهنه لدرعه عند اليهودي، ورجمه الزاني المحصن.

والأحاديث التي ذكرها صحيحة لا غبار عليها، لم ينكر شيئًا منها الحفَّاظ النقاد أهل الصنعة النقدية، وإنما استنكرها العقلانيون بسبب قصورهم العلمي، وقلَّة بضاعتهم من علوم الشريعة، فمن المعلوم أنَّه كما توجد في القرآن الكريم آيات مشكلة في الظاهر، فإنَّه يوجد في الأحاديث كذلك ما ظاهره الإشكال، ولو أنَّا ذهبنا نقطع ببطلان كلِّ ما أشكل علينا لأبطلنا آيات القرآن، وهذه طريقة عاقبتها وخيمة في التعامل مع النصوص، إذ تُفْضِي إلى نتائج خاطئة، فمشكلة العقلانيين -بمختلف انتماءاتهم- أنهم لا يفرِّقُون بين الأحاديث المشكلة والأحاديث المكذوبة، يقول المعلِّمي: "واعلم أن الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم ولا سيَّما في ما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية، لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يَسْتَشْكِلُهَا كثير من الناس، وقد أُلِّفَتْ في ذلك كتب. وكذلك استشكَلَ كثيرٌ من الناس كثيرًا من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، منها ما هو رواية كبار الصحابة أو عدد منهم كما مَرَّ، **وبهذا يتبيَّن أنَّ استشكال النصِّ لا يعني بطلانه.** ووجود النصوص التي يُسْتَشْكَلُ ظاهرُها لم يقع في الكتاب والسنة عفوًا، وإنما هو أمرٌ مقصود شرعًا؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر

للعلماء أبوابًا من الجهاد العلمي يرفعهم الله به درجات "[١].

ولو أنَّ الكاتب رجع إلى كتب شروح الحديث وتوجيه مُشْكَلِهِ[٢]، لوجد المعنى الصحيح لتلك الأحاديث التي توافق الأصول وتقرُّها العقول، ولكن الرغبة في إسقاط السنة، والحيدة عن المنهج العلمي أوقعته في مطبَّةِ التعجل في إنكار الأحاديث المتشابهة، فيصدق عليه قول الله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ٣٩]؛ لأنَّه كذَّب بتلك الأحاديث -بادي الرأي- من غير الإحاطة بمعناها، ولا دراية بسياقها، والقرائن المحتفَّة بها، فصدق عليه وعيد القرآن الكريم.

ثم إنَّ الكاتب خالف توجيه القرآن في التعامل من المتشابه، وهي الإيمان به وردِّه إلى المحكم، يقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]. فإمَّا أن نكون مع أهل العلم الذين ردُّوا المتشابه إلى المحكم، وإما أن نكون مع أهل الزيغ الذين يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة، وأي فتنة أعظم من إنكار السُّنَن التي أجمع العلماءُ على قَبولها؟!

(١) الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن المعلمي: (ص ٢٢٣).

(٢) انظر: الجواب على جملة هذه الأحاديث في: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، محمد محمد أبو شهبة: (ص ١٨١ – ٢٤٦).

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله في البدءِ والختامِ، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد خيرِ الأنامِ، أمَّا بعد؛ فبعد هذه الجولة في مناقشة منطلقات القرآنيين لإنكار السنَّة النبوية، من خلال كتاب (القرآن وكفى) لأحمد صبحي منصور، يمكنُنَا أَنْ نلخِّصَ نتائج هذا البحث في ما يلي:

١- طائفةُ القرآنيين ماهي إلا فرقة عَلمانية حداثية، ترمي إلى إزاحة السنة النبوية، ثم التفرغ لتأويل القرآن بطريقة متعسِّفَة، لاستخراج معان تلائم الحضارة الغربية. وانتسابهم إلى القرآن مجرَّدُ غطاءٍ للتلبيس على الناس.

٢- أَلَّفَ أحمد صبحي منصور كتابَهُ (القرآن وكفى) لتشكِيك المسلمين في سنَّة نبيِّهم وهدم مصدرهم التشريعي الثاني، فليس كتابه هذا من قَبِيل النقد العلمي الهادف، بل هو خدمة لأعداء الإسلام الذين يقيم بين ظهرانيهم ويعمل لحسابهم.

٣- حاول أحمد صبحي الانطلاق من الآيات القرآنية الواردة في تعظيم القرآن ووصفه بالكفاية والتِّبيان، والتفصيل، وعدم التفريط، ليصل إلى وجوب الاستغناء عن السنَّة في التشريع، فأتى بفهم سقيم لتلك الآيات تخالف القرآن ذاتَهُ وإجماع العلماء، تكفَّل البحث بالردِّ عليه وبيان المعنى الصحيح لتلك الآيات.

٤- من منطلقات أحمد صبحي لإسقاط حجيَّة السنة، اختراعه تفريقًا غريبًا بين وظيفة النبي ووظيفة الرسول، ثم قصر وظيفة الرسول على تبليغ القرآن فحسب، مخالفًا بذلك الآيات الصريحة، والواقع المنقول بالتواتر، وإجماع العلماء على شرعية أقوال النبي ﷺ خارج الوحي القرآني.

٥- اِتَّكَأَ أحمد صبحي على الشبهات القديمة للمستشرقين والعقلانيين،

لزعزعة الثِّقة بالسنَّة النبوية، كشبهة (تدوين السنة، ونقد المتن، وعدالة الصحابة)، وهي شبهٌ واهيةٌ مَكْرُورَةٌ قد ردَّ عليها علماء الحديث المعاصرون، فلا تصلح منطلقًا لرفض الاحتجاج بالسنة النبوية.

٦- لا يفرِّقُ القرآنيون وأصحاب المدرسة العقلية بين الأحاديث المشكلة والأحاديث المنكرة المكذوبة، لذلك رَدَّ أحمد صبحي في كتابه مجموعةً من أحاديث صحيح البخاري، بدعوى أنَّها تسيءُ للرسول ﷺ وتشوِّهُ سيرته، مخالفًا بذلك توجيه القرآن الذي أمر بِرَدِّ المتشابه إلى المحكم وليس إسقاطه.

٧- وقع صاحب هذا الكتاب في تناقضات علمية تدلُّ على تهافت أفكاره، فنجده يهاجم بشراسة مَن جعل السنة النبوية مصدرًا للتشريع، وفي المقابل يستدلُّ بأحاديث النهي عن كتابة السنَّة على تقوية مذهبه، بل أكثر من ذلك ينكر استخدام السنَّة في تفسير القرآن، ويجيز الأخذ بالأعراف والعادات في فهمه والعمل به!

وفي الختام يوصي الباحثُ بمزيد تَتَبُّعٍ لكُتُبِ هذا المؤلِف، والردِّ على أصوله ومنطلقاته فيما يَبُثُّهُ من شُبَهٍ حول سنَّة النبي ﷺ، مع التركيز على فضح عَلمانيتِهِ، وبيان الجهات التي تقف وراءه، لا سيَّما أنه قد أصبح في الآونة الأخيرة يظهر على قنوات (النصارى) للردِّ على علماء الإسلام !!



قائمة المصادر والمراجع

١. **الإبانة الكبرى لابن بطَّة**، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد، المعروف بابن بطَّة العُكبَري (٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، وآخرين، الرياض، دار الراية.

٢. **الإتقان في علوم القرآن**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٤. **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥. **تفسير القرآن**، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦. **تفسير القرآن العظيم**، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٣، ١٤١٩ هـ.

٧. **تفسير القرآن العظيم**، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٨. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٩. **جامع بيان العمل وفضله**، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الدمام، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٠. **دراسات محمدية (مع: التعليقات النقدية)**، جولد تسيهر، ترجمة د. الصديق بشير نصر، مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشراق، لندن، ط٢، ٢٠٠٩م.

١١. **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

١٢. **زاد المسير في علم التفسير**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣. **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٠م.

١٤. **سلسلة رموز الفكر العلماني المعاصر(١٢)، أحمد صبحي منصور**، أسامة الهتيمي، مجلة الراصد، العدد (٩٦) جمادى الآخرة، ١٤٣٢هـ.

١٥. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مصطفى بن حسني السباعي، ط٣، بيروت/ لبنان، ١٤٠٢ هـ.

١٦. **الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية**: عرضٌ وتفنيد ونقضٌ، عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٧. **شبهات القرآنيين**، د. عثمان بن معلم محمود، بحث منشور ضمن ندوة (عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه ١٤٢١هـ)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.

١٨. **شبهات القرآنيين حول السنة**، أ. د. محمود بن محمد مزروعة، بحث منشور ضمن ندوة (عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه ١٤٢١هـ)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.

١٩. **صحيح البخاري**، (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٠. **صحيح مسلم** (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله

ﷺ)، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢١. **العلل ومعرفة الرجال** (رواية عبد الله بن أحمد)، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٢٢. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني،، دمشق، دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٤هـ، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب/ دمشق، بيروت.

٢٣. **الفرق الإسلامية منذ البدايات**، سعد رستم، دمشق، دار الأوائل، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٤. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

٢٥. **القرآن وكفى مصدرًا للتشريع**، أحمد صبحي منصور، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٥م.

٢٦. **القرآنيون في مصر وموقف الإسلام منهم**، د. عبد الرحمن محمد يوسف، القاهرة، دار البيان للنشر والتوزيع، ط١.

٢٧. **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة**، خادم حسين إلهي بخش، الطائف، مكتبة الصديق، ط٢، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٨. **الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

٢٩. **المسند**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرين، دمشق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م.

٣٠. **معاني القرآن**، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني،

مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣١. **معرفة أنواع علوم الحديث**، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٢. **مفتاح الجنَّة في الاحتجاج بالسنة**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٣٣. **موقع (أهل القرآن)** www.ahl-alquran.com



فهرس الموضوعات

